الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة من 2001-2014

إعداد الطلبة :
- بن رابح نوال
- العطوي سليمة
- بوعلام نجاة
- بن علية حليمة

إشراف الأستاذ :
سعودي عبد الصمد

السنة الجامعية: 2015 – 2016

فهرس الموضوعات

فهرس
مقدمة
الفصل الأول : تحليل ظاهرة البطالة
تمهيد
1-1- ماهية البطالة
1-1-1- تعريف البطالة
1-1-1-1- التعريف اللغوي
1-1-1-2- التعريف الاقتصادي
1-1-1-3- تعريف هيئة الأمم المتحدة
1-1-1-4- تعريف الديوان الوطني للاحصائيات
1-1-2- مفاهيم عامة حول الشغل والبطالة
1-1-2-1- تعريف السكان الناشطون
1-1-2-2- تعريف السكان المشتغلون
1-1-2-3- تعريف السكان غير النشطين
1-1-2-4- مفهوم العمل
1-1-2-5- تعريف سوق الشغل
1-1-2-6- مفهوم التشغيل الكامل ومعدل البطالة الطبيعي
1-1-3- قياس معدل البطالة
1-1-4- أنواع البطالة
1-1-4-1- التقسيم الأول للبطالة
1-1-4-2- التقسيم الثاني للبطالة
1-2- أثر البطالة
1-2-1- آثار اقتصادية
1-2-2- آثار اجتماعية
1-2-3- آثار سياسية
الفصل الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل
تمهيد
2-1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائصها وأهميتها.
2-1-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطو
2-1-1-1- معوقات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-1-1-2- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-1-2-1- أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2-1-3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2-1-3-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج المحلي وفي مجال

فهرس الموضوعات

الابتكارات
الفصل الثالث : إطار البطالة في الجزائر
1- واقع البطالة في الجزائر
1-1- تطور البطالة في الجزائر من 2001-2014
1-2- خصائص البطالة في الجزائر
2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2-1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
3- البرامج الاستثمارية من 2001 – 2014.
3-1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من 2001- 2004
3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005-2009
3-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010-2014.
خاتمة
قائمة المراجع

مقدمة

خاتمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

قائمة

المراجع

فهرس

الفصل الثالث :

1-4- واقع البطالة في الجزائر :

لقد واجهت الجزائر عراقيل كبير ة في مجال التشغيل، أسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة، في ظل ظروف إقتصادية و اجتماعية صعبة، هذا ما سنوضحه من خلال تطور و خصائص هذه الظاهرة في بلادنا.

تطور البطالة في الجزائر :

بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل "للدولة الجزائرية" ، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، و على ازدهار و استقرار ا□تمع، و الشكل الموالي يبرز لنا تطور معدلات . البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.د

جدول رقم 01 : تطور معدلات البطالة في الجزائر 2001-2014.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدلات البطالة	27.3	23.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.3	10	10	10	11	9.8

من الفترة : 2001- 2009 :

شهدت هذه الفترة تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة ، إذ انخفضت نسبتها إلى النصف في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي % 30 سنة 2001 إلى % 15.3 سنة 2005لتقارب الثلث عام 2009 حيث قدرت ب% 10.3 ، و نعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل و تقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الإقتصادي في بلادنا، و كذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، وقد ساهمت فيها بقدر كبيرا المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم من جهة أخرى ، و ذلك تماشيا مع الإصلاحات ، علاوة على هذا فإن انعاش الإستثمارات العمومية و الخاصة عن طر يق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي سجل منذ إنطلقه سنة 2000 إلى سنة 2004إنشاء 822157 منصب عمل ، و برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 و الذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل و كذا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات التي أنشئت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004 كلها لتعزز هذه الأجهزة ، بالإضافة إلى تطبيق برنامج تكميلي لدعم النم و للفترة 2005 الذي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنم و مستدام مولدا للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، و كذا المساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية . كل ذلك أثمر عدد هام من مناصب الشغل " فخلال العشر سنوات الماضية تم توظيف قرابة ثلاث ملايين و نصف المليون من المستخدمين في الإدارات و مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي و الورشات، بالإضافة إلى أكثر من مليونين و نصف المليون من المناصب المماثلة من خلال مختلف الآليات التي ا ستحدثت لمحاربة البطالة " ، كما نص الإلتزام الحكومي على إنشاء ، مليون منصب منها عن طريق المتعاملين – مليوني منصب شغل خلال الفترة الخماسية2004 –2009، الإقتصاديين و الشغل العمومي و مليون معادل من خلال برامج الكثافة العالية لليد العاملة و أجهزة خلق نشاطات تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب • فقد سمحت أجهزة التشغيل المؤقت الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشغل وظائف مؤقتة % 37مقارنة بالوظائف الدائمة% 34 ، في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية.

إن تأكيد تراجع البطالة على المستوى الإجمالي (10.3) يجب ألا يحجب خصائص هذه الظاهرة، التي تجعل منها مسألة حاسمة و مهمة و المتمثلة في بنيتها الديمغرافية و الجهوية و توزيعها بين مختلف الفئات الاجتماعية المهنية.

الفترة من 2010 – 2014 :

شهدت الفترة من 2010–2012 استقرار في معدلات البطالة عند 10%.

وشهدت خلال سنة 2013 ارتفاع معدل البطالة إلى 11% لتنخفض بنسبة 9.8% لسنة 2014.

2.4.1 – خصائص البطالة في الجزائر

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد و المجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر، يعيش وضعية سيئة و إقصائها، أما على مستوى المجتمع ، فتعتبر مصدرا للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، و مهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية:

–إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب ، ف أكثر من % 75 من العاطلين عن

العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة ، و تصل هذه النسبة إلى % 87.8 للذين لا يتجاوز سنهم 35

سنة 2 لأن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان.

–قدرت نسبة البطالة سنة 2000 بحوالي % 62.8 في الوسط الحضري3 ، مقابل 31.2 %في الأرياف بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ، خاصة إثر الأعمال الإرهابية خلال سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر، إلا أنها بدأت في التراجع التدريجي مع تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية حيث بلغت % 58.85 سنة 2003 ، أما سنة 2005 فقد صارت57.66 .

-رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت إنخفاضا جدير بالملاحظة في مطلع الألفية الثالثة، إلا أنها قدرت عند فئة النساء تبقى دون هذا الإنخفاض المسجل، حيث بلغت 15.31 %سنة2003 ب % 20.35 سنة 52006 ، و في سنة 2008 وصلت إلى % 25.8 حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل و البطالة سنة2007 .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة : 2001-2009.

لترقية الإستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 ، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 1 و القانون رقم01- 18المؤرخ في 12 .ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فالقانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يهدف إلى تحديد التدابير اللازمة لدعمها و ترقيتها و تطويرها في إطار منسجم، عن طريق وضع أطر تنظيمية و تشريعية و جبائية ملاءمة و تشجيع الإبداع و التجديد و كذا تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة .و المتوسطة على الخدمات المالية التي تحتاجها و الجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

-الجدول رقم : 02 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة2001 - 2009

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات	179893	261863	288587	312959	342788	376767	410959	432068	570838

المصدر : نشرية معلومات إحصائية سنوية تصدر عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من خلال التسلسل السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، نلاحظ تطورا كبيرا قد حدث في القطاع حيث وصل عددها حتى ايه السداسي الأول من سنة

2009 إلى 570838 مؤسسة، بعد أن كان 179893 في سنة 2001 فخلال تسع سنوات تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثلاث أضعاف ما كان عليه في سنة2001.

1 – البرامج الاستثمارية للفترة 2001–2014.

لقد انتهجت الجزائر في إطار تسيير وضبط برامجها الاستثمارية العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2014 عدة برامج ومخططات؛ منها ما سعى لدعم الإنعاش الاقتصادي، ومنها ما جاء مكملاً لدعم النمو وآخر لتوطيد النمو الاقتصادي، وهذا لأجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، وفيما يلي شرح موجز لهذه البرامج .

2– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : 2001–2004.

–اعتمد هذا البرنامج سنة 2001 ، أين عُرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 ،حيث رُصد له غلاف مالي قدره 212 مليار دينار (10) ، وبعد تعديلات في الاعتمادات المالية السابقة المخصصة لهذا البرنامج، ارتفعت قيمته لتصل سقف 2121 مليار دينار كملحق تكميلي لمشاريع سابقة وإضافي لأشغال جديدة لم تكن قيد الإنجاز .إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 21 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 12 مليار دج .ولقد جيء بهذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف، ألا وهي:

– تحسين أداء مستوى النمو؛
– القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين؛
– تدعيم البنى التحتية؛
– تحسين و ترقية تنافسية المؤسسات ومحاربة البطالة.

لذا فقد جاء هذا البرنامج لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن وهذا من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري والقضاء على ظاهرة الفقر من جهة، وخلق مناصب الشغل والحد من البطالة، من جهة أخرى.

وقد تركزت الاعتمادات المالية لهذا البرنامج في أربعة محاور رئيسية تتمثل أساساً في: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات.

جدول رقم : 01 التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : 2004/2001.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	المجموع النسبي%
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.09
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.89
الفلاحة والصيد البحري	10.5	20.3	22.5	12.0	65.3	%12.44
دعم الإصلاحات الاقتصادية	30.0	15.0	00	00	45.0	%8.58
المجموع المطلق	213.0	178.3	113.2	20.5	525.0	/
المجموع النسبي	%40.5	%33.96	%21.56	%3.98	%100	%100

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل، وهذا بعد الفراغ من سرد معطيات باقي المخططات.

. 1.1 " –البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme 1002 1002 Complémentaire de Soutien à la Croissance :"

تتمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، خصصت الدولة برنامجاً تكميلياً تمثل أساساً في البرنامج التكميلي لدعم النمو بغلافٍ مالي معتبر في بداية الفترة، والذي قُدِر ب 9242 مليار د.ج (4902

مليار د.ج كغلاف تجميعي للفترتين)ليبلغ سقف 4212 مليار د.ج 2140 (مليار د.ج كغلاف

تجميعي)بعد عمليات إعادة تقييم المشاريع الجارية وباقي التخصيصات الخاصة ومختلف

البرامج الإضافية سيما برامج : **(11)** الجنوب والهضاب العُليا، امتصاص السكن الهش والبرامج

التكميلية المحلية، وهذا بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد خلال الفترة . 1002 1002 ولقد جيء –

بهذا البرنامج خصيصاً لتحسين المستوى المعيشي للسكان للقضاء على أزمة السكن وتجهيز المدارس، إضافة إلى تطوير الهياكل القاعدية التي تم تجسيدها في برنامج 1002 1002 كالمرافق–

الصحية، الرياضية والثقافية .وهذا لضمان نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية في إطار عصرنة القطاع العمومي بما يتماشى وجودة الخدمة العمومية في ظل

التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال) **NTIC** (، الأمر الذي جعل من تخصيص اعتمادات

مالية لتطوير هذه التكنولوجيات الحديثة أمراً حتمياً في إطار برنامج دعم النمو التكميلي.

سعى هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف، ألا وهي:

- تحسين المستوى المعيشي للسكان ؛
- تطوير المنشآت التحتية الأساسية التي تم بدء إنجازها؛
- دعم التنمية الاقتصادي وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها؛
- تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؛

وفيما يلي توزيع للاعتمادات المالية لهذا البرنامج حسباً للقطاعات المحورية الخمس:

. 3.1 برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de 1012 1010
Consolidation de la Croissance Economique :"

عُرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي الثاني، الذي رصدت له الدولة الجزائرية غلافاً مالياً قدره 22.212 مليار د.ج(حوالي 222 مليار دولار)، ليصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة 1002 1022 بمبلغ 12.122 :مليار د.ج، 141 (مليار- دولار.)

(:ولقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج لتحقيق أهداف عديدة، ألا وهي**21** (

- تحسين التنمية البشرية ؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين؛

تطوير اقتصاد المعرفة؛

(:ولقد جاءت اعتمادات هذا البرنامج في محورين أساسيين وهما**23** (

إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 22212 مليار دينار؛ أي ما يقارب 221 مليار دولار؛-

استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، سيما في مجالات السكك الحديدية والطرقات-

والمياه بمبلغ 2900 مليار دينار؛ أي ما يقارب 210 مليار دولار؛

أولا :التنمية البشرية:

فيما يخص تحسين التنمية البشرية، فقد تم برمجة إنجاز منشآت للتربية الوطنية، وأخرى للشبيبة

والرياضة والصحة، مع تقدير إنجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز

الطبيعي والكهرباء سيما الريفية منها .وعليه كان من البديهي أن تكون حصتها معتبرة مقارنة

بالاعتمادات الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها % 20 .